

مهارات بحثية 1 – الاسبوع السادس

تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في إرساء
قواعد حوكمة الشركات

إعداد الطالبة/
نورة محمد ال تويم
دكتوراه الإدارة
251001827

تحت إشراف/

2025



أهداف البحث العلمي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في إرساء قواعد حوكمة الشركات

يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تقديم رؤية متكاملة حول العلاقة بين هذه التقنيات الحديثة وإدارة الشركات.

- التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي في سياق الحوكمة

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي أحدثت تحولاً كبيراً في مجال إدارة الأعمال، حيث يُستخدم في تحليل البيانات، التنبؤ بالمخاطر، وتطوير استراتيجيات فعالة لاتخاذ القرار. لذلك، من الضروري فهم التعريفات المختلفة للذكاء الاصطناعي في سياق الحوكمة، حيث يُنظر إليه كأداة قادرة على تحسين كفاءة الشركات وتعزيز الشفافية.

- دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على عملية اتخاذ القرار

تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل تحليل البيانات الكبيرة والتعلم الآلي على تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات. من خلال هذه التقنيات، يمكن لمجالس الإدارة اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات دقيقة بدلاً من الاعتماد على التقديرات الشخصية، مما يقلل من احتمالية حدوث أخطاء في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

أهداف البحث العلمي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في إرساء قواعد حوكمة الشركات

يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تقديم رؤية متكاملة حول العلاقة بين هذه التقنيات الحديثة وإدارة الشركات.

- تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، حيث تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين هذه الجوانب من خلال استخدام تقنيات مثل الأنظمة الآلية لإعداد التقارير المالية، التي تقلل من احتمالية التلاعب في البيانات، إضافةً إلى تقنيات كشف الاحتيال وتحليل سلوك الموظفين للتأكد من الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية.

- تقييم تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحوكمة

رغم الفوائد العديدة للذكاء الاصطناعي في تحسين الحوكمة، إلا أن هناك تحديات قد تعيق تبنيه بشكل كامل. تشمل هذه التحديات القوانين والتشريعات غير المتكيفة مع التطورات الحديثة، إضافةً إلى المخاوف المرتبطة بأمان البيانات والخصوصية. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه التحديات وتقديم توصيات لمعالجتها.

فروض البحث العلمي وتحديد المتغيرات

تُبنى الدراسة على مجموعة من الفروض التي تحدد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات، مما يساعد في اختبار مدى تأثير هذه التقنيات على مختلف جوانب الحوكمة.

- الفرض الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة اتخاذ القرار

يفترض البحث أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تساهم بشكل إيجابي في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل الشركات. من خلال استخدام أدوات مثل التحليلات التنبؤية والروبوتات الاستشارية، يمكن لمجالس الإدارة تنفيذ قرارات أكثر دقة واستجابة أسرع للتغيرات السوقية. في هذا الفرض، يعتبر الذكاء الاصطناعي هو المتغير المستقل، بينما تمثل جودة اتخاذ القرار المتغير التابع.

- الفرض الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في زيادة مستوى الشفافية والمساءلة

يركز هذا الفرض على اختبار ما إذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤثر في تحسين مستويات الشفافية داخل الشركات. يعتمد هذا على قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل التقارير المالية والكشف عن أي تلاعب محتمل. في هذه الحالة، يكون الذكاء الاصطناعي متغيراً مستقلاً، بينما تمثل الشفافية والمساءلة المتغير التابع.

فروض البحث العلمي وتحديد المتغيرات

تُبنى الدراسة على مجموعة من الفروض التي تحدد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات، مما يساعد في اختبار مدى تأثير هذه التقنيات على مختلف جوانب الحوكمة.

- الفرض الثالث: تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر من خلال الذكاء الاصطناعي

نظرًا لقدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ بالمخاطر، فإن تطبيقاته تساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر داخل الشركات. يمكن لهذه التقنيات التنبؤ بالأزمات المالية المحتملة أو التهديدات الأمنية التي قد تواجه المؤسسة. في هذا الفرض، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كمتغير مستقل، بينما تعد إدارة المخاطر المتغير التابع.

- الفرض الرابع: تأثير التحديات القانونية والتنظيمية كعامل وسيط

تفترض الدراسة أن التشريعات والسياسات التنظيمية قد تؤثر على مستوى تبني الشركات للذكاء الاصطناعي في الحوكمة. بمعنى آخر، يمكن لهذه التحديات أن تلعب دورًا وسيطًا بين الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الحوكمة. هنا يكون الذكاء الاصطناعي متغيرًا مستقلًا، بينما يمثل مستوى تبنيه داخل الشركات المتغير التابع، أما التحديات القانونية فتعتبر متغيرًا وسيطًا.

تصنيف المتغيرات البحثية

1. المتغير المستقل:

- ✓ تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل تحليل البيانات، التنبؤ بالمخاطر، الأتمتة الذكية، والروبوتات الاستشارية.

2. المتغير التابع:

- ✓ جودة اتخاذ القرار.
- ✓ مستوى الشفافية والمساءلة.
- ✓ كفاءة إدارة المخاطر.
- ✓ مستوى تبني الشركات للذكاء الاصطناعي.

3. المتغير الوسيط:

- ✓ التحديات القانونية والتنظيمية التي قد تعيق تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحوكمة.



تحليل العلاقة بين المتغيرات في سياق الدراسة

تعكس الفروض البحثية العلاقة التفاعلية بين المتغيرات المختلفة، مما يساهم في تقديم فهم أعمق لكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على الحوكمة. على سبيل المثال، عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية والإدارية، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تحسين دقة التقارير المالية، مما يعزز الشفافية ويساهم في تحقيق المساءلة داخل المؤسسات.

إن القيود القانونية قد تؤثر على سرعة تبني هذه التقنيات داخل الشركات، حيث قد تتطلب المؤسسات الامتثال لمعايير معينة قبل أن تتمكن من اعتماد الذكاء الاصطناعي في عملياتها الإدارية. في هذه الحالة، تعمل التحديات القانونية كمتغير وسيط يؤثر على العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومستوى تبنيه في الشركات.

المرجع

Frahat, A. (2024). تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في
إرساء قواعد حوكمة الشركات.
Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/383125470_ttbyqat_aldhka_alastnay_wdwrha_fy_ars_a_qwad_hwkmt_alshrkat



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

